

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/4/64
15 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

التقدم المحرز بشأن التقارير والدراسات ذات الصلة بتعزيز تمتع الجميع بالحقوق
الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

يُقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي طلب إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان "مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان وتأمين التقارير والدراسات ذات الصلة". والتطورات الأخرى بشأن مسألة الحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية تخضع لمقرر من مجلس حقوق الإنسان. ويشير هذا التقرير إلى آخر الأنشطة والتقارير المتعلقة بالموضوع.

وعلى أثر طلب لجنة حقوق الإنسان في الفقرة ٢٠ من قرارها ٢٠/٢٠٠٥، كان مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد نظّم، بالتعاون مع مرصد التنوع والحقوق الثقافية، وهو شبكة من معاهد البحث والمنظمات غير الحكومية تابعة للمجتمع المدني، مشاورات غير رسمية دامت يوماً واحداً حول الحقوق الثقافية وذلك في يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وشارك في هذه المشاورة خمس وخمسون دولة، فضلاً عن ١٦ من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الإقليمية.

وتوصي المناقشات التي دارت بأن هناك اهتماماً متواصلاً لدى بعض الدول والخبراء والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية بمزيد مناقشة مسألة الحقوق الثقافية والبحث عن سبل حماية هذه الحقوق وتعزيزها بواسطة آليات حقوق الإنسان القائمة.

وطلبت اللجنة أيضاً في قرارها ٢٠/٢٠٠٥ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير عن نتائج المشاورات إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. وتقرير المفوضة السامية (E/CN.4/2006/40)، الذي أُعدّ لكي يُعرض على الدورة الثانية والستين للجنة خلُص إلى أن هناك اهتماماً بمواصلة المناقشات حول هذا الموضوع واستكشاف سبل مزيد حماية الحقوق الثقافية. وأشار التقرير أيضاً بأنه على اللجنة أن تطلب من آليات حقوق الإنسان القائمة مزيد التشديد على الأبعاد الثقافية في مجالات عملها. وأشار التقرير بشكل أكثر تحديداً بدعوة اللجنة للإجراءات الخاصة القائمة إلى مراعاة الأبعاد الثقافية في ممارسة ولاياتها وتضمين تقاريرها المقبلة إلى مجلس حقوق الإنسان تحليلاً ذا صلة بذلك، وإلى تشجيع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ولا سيما منها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على إيلاء اهتمام أكبر بالحقوق الثقافية في ما تقوم به من تحليلات وفي ما توجّهه من أسئلة إلى الدول.

— — — — —